السـوق الإسلاميـة المشتركـة:
التكامل التدريجي والنتائج المتوقعة

تحاول هذه الورقة استشراف النتائج المحتملة لإقامة السوق الإسلامية المشتركة التي يتطلع لها الجميع على اعتبارها الهدف الأسمى لنشاطات التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك من خلال تفحص تجارب البلدان المعنية في مسعاها لتحقيق ذلك الهدف. وبعد إلقاء الضوء على ما يمكن أن يفرزه تحقيق هذا الشكل المتقدم من أشكال التكامل الاقتصادي من نتائج والوقوف على المعوقات التي قد تحول دون بلوغه، تنتقل الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية التقدم التدريجي في عملية بناء التكامل الاقتصادي وجدوى الأسلوب المرحلي في تحقيق الهدف المنشود.

1. مقدمـــــة

إن فكرة إقامة سوق إسلامية مشتركة تضم كافة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي هي فكرةٌ قديمة طُرحت لأول مرة أثناء مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي انعقد بلاهور في عام 1974. وقد اتفقت الآراء حينذاك على أن هذا المشروع لا يمكن أن يشكل، في أفضل الاحتمالات، سوى هدفا طويل الأجل يتطلب دراسة متأنية وشمولية. ولئن ألمحت كافة القرارات التي تبنتها المؤتمرات الإسلامية المتعاقبة التي عقدت على مستوى القمة أو على مستوى وزراء الخارجية إلى نفس ذلك الرأي، فإن إقامة السوق المنشودة ظلت على الدوام هدفا تنعقد الآمال على تحقيقه. وقد أدركت البلدان الأعضاء بالمنظمة في مرحلة مبكرة ضرورة تعزيز وتوطيد التعاون فيما بينها من أجل تحقيق ذلك الهدف من خلال توثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية والتغلب على نقاط الضعف المؤسسية التي تحول دون النهوض بتلك العلاقات.

ومما لا شك فيه أن أهم الخطوات التي تم قطعها على طريق زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدان المنظمة هي المبادرة سنة 1981 إلى اعتماد خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين بلدانها الأعضاء ثم تشكيل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) لتنفيذها. وفي ضوء المتغيرات التي استجدت على الساحة السياسية والاقتصادية العالمية، نُقِّحَت خطة العمل في سنة 1994 واعتُمِدَت خطة جديدة معززة باستراتيجية للتنفيذ وبآلية للمتابعة. ومع ذلك، فقد سار تنفيذ الخطة الجديدة بنسق بطيء للغاية.

وقد وضعت البلدانُ الأعضاء بالمنظمة في مراحل مختلفة عددا من البرامج والمشاريع التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بينها وذلك من خلال آليات متعددة من بينها تيسير التبادل التجاري وزيادة فرص الدخول إلى الأسواق. كما قطعت اجتماعات مؤسسات القطاع الخاص التي عُقدت عبر السنين شوطا طويلا على طريق النهوض بالاستثمارات وبالتجارة البينية. ومن جانب آخر، تم إبرام عددا من الاتفاقيات متعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بعضها في مرحلة التوقيع والبعض الآخر في مرحلة المصادقة. إلا أن هذه العملية أيضا تسير ببطء شديد.

وعند أخذ كافة ما سلف بعين الاعتبار، وبالنظر إلى اختلاف البنى الاقتصادية للبلدان الأعضاء في المنظمة وتباين مستوياتها التنموية، يتضح أن هدفها المتمثل في إقامة سوق إسلامية مشتركة يظل بعيد المنال. فلا يزال على البلدان الاعضاء بذل المزيد من الجهد الجماعي واتخاذ العديد من الخطوات من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها. ولعل خير شاهد على ذلك حجم تجارتها البينية الذي لا يزال جامدا عند نسبة 10 في المائة من إجمالي تجارتها الخارجية نتيجة لعدة أسباب لعل أهمها اعتماد اقتصاداتها على عدد محدود من السلع، وقلة شركائها التجاريين، وعدم كفاية بناها الأساسية التجارية.

ومن جانب آخر، اكتسبت فكرةُ إقامة السوق الإسلامية المشتركة أهمية خاصة في الآونة الأخيرة بالنظر الى المدّ الكاسح لتيار العولمة وتزايد ظهور التكتلات الإقليمية، وما صاحبتها من سياسات حمائية، مما أطلق العنان لقوى المنافسة وأدى إلى تهميش بلدان العالم النامي بما فيها البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. ومن ذلك، فإن إقامة سوق إسلامية مشتركة، أو أي شكل آخر من أشكال التكامل الاقتصادي، أضحى أمرا حتميا بالنسبة لبلدان المنظمة حتى تتمكن من التعامل على قدم المساواة مع التكتلات الاقتصادية القوية وتتفادى التعرض إلى المزيد من التهميش.

وفي ظل هذه الخلفية، تهدف هذه الورقة إلى استشراف النتائج المحتملة لإقامة سوق إسلامية مشتركة كهدف نهائي لنشاطات التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك من خلال تفحص تجارب البلدان المعنية في مسعاها إلى تحقيق ذلك الهدف. وبعد إلقاء الضوء على ما يمكن أن يفرزه تحقيق هذا الشكل المتقدم من أشكال التكامل الاقتصادي من نتائج والوقوف على المعوقات التي قد تحول دون بلوغه، تنتقل الورقة إلى تسليط الضوء على أهمية التقدم التدريجي في عملية بناء التكامل الاقتصادي وجدوى الأسلوب المرحلي في تحقيق الهدف المنشود.

2. التعاون الاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي والسوق الإسلامية المشتركة

تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1969 كمحفل سياسي أساسا. إلا أنه سرعان ما اتفقت الآراء على أن العمل السياسي المشترك لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا ارتكز على قاعدة متينة من العمل الاقتصادي المشترك وواسع النطاق. وبالفعل، فقد أكد ميثاق المنظمة، الذي اعتُمد في فبراير 1972، على ضرورة التعاون من أجل تحقيق تقدم البلدان الأعضاء وعلى الحاجة إلى تضافر جهودها لما من شأنه أن ينهض بقدراتها الإنتاجية بوتيرة متزايدة. وبذلك يكون ميثاق المنظمة قد هيأ للبلدان الأعضاء الأرضية المناسبة للنظر بصورة جادة في القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها والسعي إلى استكشاف المجالات الممكنة للتعاون والتنسيق فيما بينها. فالهدف لم يكن تحقيق التقارب بين البلدان الأعضاء لمساعدتها على تحقيق الأهداف السياسية التي أنشئت المنظمة من أجلها فحسب، بل وأيضا لتمهيد الطريق من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها.

وفي هذا الإطار، بادرت منظمة المؤتمر الإسلامي منذ وقت مبكر إلى إدراج القضايا الاقتصادية الرئيسية في جدول أعمال المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية وإلى الشروع في تنفيذ بعض مشاريع التعاون الاقتصادي والفني على مستوى المجموعة ككل. أما الانطلاقة الحقيقية فقد جاءت في مؤتمر القمة الإسلامي الثاني الذي انعقد بلاهور سنة 1974 حيث أشار ملوك ورؤساء الدول الإسلامية بوضوح في "إعلان لاهور" إلى التطورات الاقتصادية العالمية وإلى القضايا الاقتصادية التي كانت تواجه البلدان النامية عموما والبلدان الأعضاء على وجه الخصوص وإلى ما كان يتطلبه ذلك الأمر من عمل مشترك ضمن إطار المنظمة. وقد كان ذلك بمثابة إشارة واضحة للمنظمة كي تقوم بالتحرك المناسب في اتجاه إرساء وتعزيز نشاطات التعاون الاقتصادي بين بلدانها الأعضاء في وقت سريع نسبيا. فتلاحقت القرارات الصادرة عن المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية حول مختلف مواضيع التعاون الاقتصادي، وبُذلت جهود مكثفة لإقامة مختلف المؤسسات والوكالات المتخصصة في المجال الاقتصادي.

ومنذ صدور إعلان لاهور في عام 1974، بذلت المنظمة جهودا كبيرة من أجل إرساء الإطار القانوني ومتعدد الأطراف الذي يتيح للبلدان الأعضاء إمكانية التعاون على نطاق واسع ومباشرة العمل الاقتصادي المشترك. كما تم التعامل مع العديد من القضايا الاقتصادية ونُظِّمت العديدُ من اللقاءات على أرفع المستويات واعتمدت قرارات على قدر كبير من الأهمية. وفيما يلي ملخص لأهم التطورات والإنجازات التي حققتها المنظمة في مجال التعاون الاقتصادي حسب ترتيبها الزمني.

- في ديسمبر 1973، أصدر المؤتمر الأول لوزراء المالية في بلدان المنظمة إعلان النوايا بخصوص تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بهدف دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في البلدان الأعضاء. وفي أغسطس 1974، اعتمد المؤتمر الثاني لوزراء المالية بنود اتفاقية تأسيس البنك الإسلامي للتنمية ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أكتوبر 1975.

- في مايو 1976، تأسست اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية كجهاز فني منتظم مكون من ممثلي كافة البلدان الأعضاء مهمته دراسة وتحليل نشاطات التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي بين تلك البلدان ورفع التوصيات حولها إلى المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية للبت فيها.

- في مايو 1977، اعتمد المؤتمرُ الإسلامي الثامن لوزراء الخارجية الاتفاقية العامة حول التعاون الاقتصادي والفني والتجاري، وهي تهدف إلى تشجيع حركة رؤوس الأموال والاستثمارات وتبادل البيانات والخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجية فيما بين البلدان الأعضاء. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أبريل 1981 ووقّع عليها حتى الآن 41 بلدا عضوا وصادق عليها 27 بلدا عضوا.

- كما اعتمد المؤتمر المذكور القرار المتعلق بتأسيس مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية في أنقرة ليقوم بمهام جمع ونشر البيانات والمعلومات الإحصائية وإجراء الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية وتنظيم الدورات التدريبية ذات العلاقة لصالح البلدان الأعضاء في المنظمة.

- في يونيو 1978، وافق المؤتمرُ الإسلامي التاسع لوزراء الخارجية على تأسيس المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث في العاصمة البنغلاديشية دكا. ثم تحول اسم هذا المركز أخيرا إلى الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا.

- في مايو 1979، وافق المؤتمرُ الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية على تأسيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في كراتشي بباكستان كأحد الأجهزة المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- في يناير 1981، اعتمدت القمةُ الإسلامية الثالثة خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وقد تضمنت الخطة عشرة قطاعات هي: الأغذية والزراعة،

التجارة، الصناعة، النقل والاتصالات والسياحة، المسائل المالية والنقدية، الطاقة، العلوم والتكنولوجيا، قوة العمل والشؤون الاجتماعية، السكان والصحة، التعاون الفني.

- كما قررت القمة الإسلامية الثالثة تشكيل ثلاث لجان دائمة في مجالات التعاون الاقتصادي والتجاري، والتعاون العلمي والتكنولوجي، والشؤون الإعلامية والثقافية. ووافقت القمة المذكورة كذلك على تأسيس المركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومقره الدار البيضاء، بهدف العمل على تعزيز التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء.

- في يونيو 1981، اعتمد المؤتمرُ الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية الاتفاقية حول تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات. وهي تحدد المبادئ الأساسية للنهوض بتحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتُوفِّر الحماية للاستثمارات ضد الأخطار التجارية، وتكفل حرية تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في فبراير 1988، ووقع عليها حتى الآن 30 بلدا عضوا وصادق عليها 19 بلدا عضوا.

- في نوفمبر 1984، اعتمدت الدورةُ الأولى للّجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) التابعة للمنظمة مشروع تنفيذ البرنامج قصير الأجل للنهوض بالتجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

- كما وافقت الدورةُ الأولى للكومسيك على مقترحات مقدمة بشأن وضع برامج مالية متعددة الأطراف للنهوض بالتجارة البينية لبلدان المنظمة، أولها هو البرنامج الأطول أجلا لتمويل التجارة أو ما يعرف أكثر باسم برنامج تمويل الصادرات. وقد بدأ العمل بهذا البرنامج في سنة 1988 ضمن عمليات البنك الإسلامي للتنمية وهو يهدف إلى النهوض بالتجارة البينية في السلع غير التقليدية. أما البرنامج الثاني فهو المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وقد بدأت هذه المؤسسة نشاطها في 1991 ضمن إطار نشاط مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. والبرنامج الثالث هو الاتفاقية حول غرفة المقاصة الإسلامية متعددة الأطراف والتي أعدها البنك الإسلامي للتنمية ووافقت عليها الكومسيك في دورتها السابعة التي انعقدت سنة 1991. وقد دعت الكومسيك في دورتها الثامنة البلدان الأعضاء في المنظمة للنظر في وضع ترتيبات للمقاصة فيما بينها، على أن تظل إقامة إتحاد إسلامي متعدد الأطراف للمقاصة هي الهدف النهائي.

- في أكتوبر 1990، تبنت الدورةُ السادسة للكومسيك مشروع الإطار العام لاتفاقية الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي وملحقَها المتعلق بقواعد المنشأ. وقد وقّع ثلاثة وعشرون بلدا على الاتفاقية وصادق عليها سبعة بلدان.

- في ديسمبر 1994، اعتمدت القمةُ الإسلامية السابعة وثيقة الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تبنتها الدورةُ العاشرة للكومسيك.

- في ديسمبر 1997، أصدر مؤتمرُ القمة الإسلامي الثامن قرارا بشأن إقامة السوق الإسلامية المشتركة يؤكد فيه، من بين أمور أخرى، على أهمية تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وكذلك تنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة ضمن إطار المنظمة.

- كما دعت القمةُ الإسلامية الثامنة البلدانَ الأعضاء إلى صياغة مقترحات ملموسة للتعاون والتنسيق في مجالات الدخول إلى الأسواق وسياسة المنافسة ونقل التكنولوجيا والمالية والتجارة والاستثمار وإقامة شبكة متكاملة للمعلومات وتأسيس بنية تحتية فعالة بما يساعد على إقامة سوق إسلامية مشتركة.

يُلاحَظ مما سبق أن منظمة المؤتمر الاسلامي بذلت جهودا كبيرة من أجل وضع الإطار المؤسسي والقانوني والفني الذي يُمْكِنُ للعالم الإسلامي من خلاله التعاون على نطاق واسع وتبنِّي وتنفيذ سياسة العمل الاقتصادي المشترك. وبالفعل، فقد ترسخ السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي وتثبّتت دعائمه إلا أن التقدم الملموس في مجال التعاون الفعلي لا يزال ضعيفا و لم يعط ثمراته المنشودة بعد، ومن ذلك أن حجم التجارة البينية الاسلامية مثلا لا يزال، كما سبقت الإشارة إليه، في حدود نسبة 10٪ من إجمالي التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء.

يمكن القول عموما إن الوضع الذي تعيشه بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لا يخلو من التناقض والمفارقة. فهي بلدان ذات احتياجات كبيرة غير مجابة لكنها في ذات الوقت بلدان غنية بالموارد والإمكانات غير المستغلة. وعلى الرغم من توفر القناعة التامة لديها بجدوى التعاون فيما بينها وبضرورة وضع الآليات المناسبة لتحقيق ذلك التعاون، فإنها تظل متعثرة في تصور وتنفيذ السياسات الكفيلة بإخراج ثمرات العمل المشترك، مثل إقامة منطقة للتجارة الحرة أو تأسيس اتحاد جمركي أو سوق مشتركة. وما من شك في أن أسباب ذلك التعثر عديدة ومتنوعة. فمنها ما هو مرتبط بالبلدان ذاتها كاختلاف هياكلها الاقتصادية وما ينتج عنه من صعوبات في تنفيذ ومتابعة

السياسات المتفق عليها على المستوى الفني والمالي والسياسي، ومنها ما هو مرتبط بالمنظمة نفسها من حيث بنائها المؤسسي وآلية صنع القرار فيها.

وبرغم هذا وذاك، فقد أولت منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة الأخيرة فكرةَ إقامة السوق الإسلامية المشتركة أهمية خاصة وبوّأتها مكانة معتبرة في سلم أولوياتها باعتبارها الهدف الأسمى لنشاطات التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء. وعليه، فإننا سنفترض في هذه الورقة أن الهدف واضح ومُتَّفَقٌ عليه وسنركز، بالتالي، على العوائق التي قد تحول دون تحقيقه ثم ننتقل إلى تقييم ما قد يفرزه من نتائج ونسلط في الأخير الضوء على أهمية تبنِّي الأسلوب المرحلي في السعي لتحقيقه.

3. معوقات إقامة السوق الإسلامية المشتركة

تُعتبر السوق المشتركة أكثر أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي تطورا مقارنة بأشكال التكامل الأخرى مثل مناطق التجارة التفضيلية ومناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وإن تظل أقل تطورا من الاتحادات النقدية والاقتصادية. وتتيح السوق المشتركة حرية التنقل ليس فقط للسلع والخدمات وإنما أيضا لعوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال والأيدي العاملة والمبادرات الخاصة والتكنولوجيا إلخ. كما أنها تكفل إزالة التعريفات الجمركية على صادرات بلدانها الأعضاء وتضع تعريفة خارجية مشتركة على صادرات الأطراف الثالثة (البلدان غير الأعضاء). وبالتالي، فإن مشروع كهذا يتطلب أولا وقبل كل شئ بلوغ درجة عالية من التوافق والتنسيق بين السياسات التجارية والصناعية والمالية والاقتصادية للبلدان المشاركة فيه.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو ما إذا كانت البلدان الإسلامية قد استوفت ذلك الشرط أم لا؟ ولكي نتمكن من الإجابة على هذا السؤال، قد يكون من المفيد إلقاء نظرة على عدد من الحقائق الأساسية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على مساعي بلدان المنظمة نحو تحقيق تكاملها الاقتصادي.

فمنظمة المؤتمر الاسلامي تُمَثِّلُ، بأعضائها السبعة والخمسين، ثاني أكبر منظمة دولية في العالم بعد منظمة الأمم المتحدة. وتمتد رقعةُ بلدانها الأعضاء على مساحة شاسعة في أربع قارات، من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (أفريقيا) في الجنوب، ومن غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب إلى إندونيسيا (آسيا) في الشرق، أي ما يعادل سدسَ مساحة العالم وخمسَ سكانه. إلا أن ذلك الامتداد الجغرافي الشاسع ونقص خدمات النقل والاتصالات وعدم كفاية شبكات المعلومات تمثل جميعها عوائق هامة أمام إقامة السوق الإسلامية المشتركة. فخطوط السكك الحديدية والنقل البحري والجوي بين البلدان الأعضاء محدودة وهي كثيرا ما تلتقي عبر البلدان الصناعية بدلا من

الالتقاء المباشر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى خدمات الاتصالات. وبغض النظر عن تباينها الجغرافي، تشكل البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مجموعة غير متجانسة من حيث عدد سكانها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية وأنظمتها السياسية ومستوياتها التنموية ومواردها وعلاقاتها الدولية ومصالحها وأولوياتها. فمن بين بلدان المنظمة من هو شديد الكثافة السكانية، مثل إندونيسيا التي يزيد عدد سكانها على 200 مليون نسمة وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا التي يزيد عدد سكان كل منها على 100 مليون نسمة، ومن هو ضئيلها مثل المالديف التي لا يتعدى عدد سكانها 300 ألف نسمة وبروناي وسورينام اللتين يقل عدد سكان كل منهما عن النصف مليون نسمة (الجدول الملحق رقم 1).

كما تتباين اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بدرجة كبيرة، إذ يتدرج الناتج المحلي الإجمالي من 167 مليار دولار لدى المملكة العربية السعودية و148 مليار دولار لدى تركيا إلى 220 مليون دولار فقط لدى جزر القمر و245 مليون دولار لدى غينيا بيساو، بحيث يعادل مجموع الناتج المحلي الإجمالي لستة بلدان رئيسية (هي تركيا والسعودية وإندونيسيا ومصر وإيران وماليزيا) نسبة 52 في المائة من مجموع دخل بلدان المجموعة الإسلامية ككل (الجدول الملحق رقم 1). وبغض النظر عن بعض الاستثناءات، تتشابه هياكل الاقتصاد لدى كافة البلدان الأعضاء تقريبا حيث يعتمد الإنتاج والصادرات على عدد محدود من السلع الأولية إذ تسهم الزراعة وإنتاج النفط في الغالب بأعلى حصتين في الإنتاج لدى حوالي نصف بلدان المنظمة. وحسب التصنيف الذي أصدره صندوق النقد الدولي مؤخرا لكافة اقتصادات العالم بحسب المصدر الأساسي لعوائدها التصديرية، يندرج 15 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي ضمن مجموعة البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية، ويندرج 13 بلدا عضوا آخر ضمن مجموعة البلدان المصدرة للنفط (الجدول الملحق رقم 2).

أما من حيث هيكل الإنتاج، فيشير الجدول الملحق رقم 2 أيضا إلى أن قطاع الخدمات يسهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الإجمالي لدى 34 بلدا عضوا في المنظمة وتسهم الصناعة بالنصيب الأكبر من ذلك الإنتاج لدى 21 بلدا بينما تأتي الزراعة في المرتبة الأولى لدى 8 بلدان فقط. إلا أنه يتعين الحذر عند قراءة هذه الأرقام على اعتبار أن قطاع الخدمات لا يزال ناشئا في معظم البلدان الأعضاء. وترتبط النشاطات الصناعية في البلدان التي يحتل فيها قطاع الصناعة المركز الأول باستخراج وتكرير النفط. لذلك، فإنه بغض النظر عن بعض الاستثناءات المحدودة، لا تسهم الصناعات التحويلية في حل بلدان المنظمة سوى بنسبة متواضعة في إجمالي إنتاجها الصناعي. ويقترن الاختلاف في هيكل الإنتاج لدى البلدان الأعضاء باختلاف في الدخل وفي مستوى المعيشة أيضا، ومن ذلك أن 22 بلدا عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي هي بلدان أقل نموا تعتمد بالكامل تقريبا على تصدير عدد محدود من السلع الأولية غير النفطية هي في معظمها سلع زراعية (الجدول الملحق رقم 1).

وبالأخذ في الحسبان البلدان الأعضاء الثلاثة عشر المصدرة للنفط، يمكن القول إن منظمة المؤتمر الإسلامي تضم في عضويتها بلدانا شديدة الغنى وبلدانا شديدة الفقر. ففي عام 2001 مثلا، تراوح الناتج المحلي الإجمالي من 150 دولارا في سيراليون إلى 27918 دولارا في قطر.

ومن جانب آخر، يعكس ميزان الموارد التباين الواضح في مستويات الدخل من بلد عضو إلى آخر. فالجدول الملحق رقم 3 يبين أن ميزان الموارد لدى أغلبية البلدان الأعضاء سالبا مما يشير إلى أن حجم مدخراتها المحلية أقل من المستوى المطلوب لتلبية احتياجاتها الاستثمارية. ويُفَسِّرُ ذلك إلى حد بعيد ضخامة حجم الدين الخارجي الذي يثقل كاهل الكثير من البلدان الأعضاء بما يكون له أثر كبير على تضييق فرص التعاون الاقتصادي بينها.

كما يعكس هيكل الإنتاج والصادرات لدى بلدان المنظمة، كما سبق شرحه سلفا، المستوى المنخفض لتجارتها البينية على اعتبار أنها غير قادرة على تبادل التكنولوجيات المتقدمة المطلوبة لإنتاج مختلف السلع المصنعة. وبالتالي، فإن جل كبار الشركاء التجاريين لبلدان المنظمة هم من البلدان المتقدمة. ففي عام 2000، بينما كانت الصادرات البينية لبلدان المنظمة تمثل حوالي 10 في المائة تقريبا من إجمالي صادراتها والواردات البينية تمثل حوالي 13.4 في المائة من إجمالي وارداتها، بلغت نسبة تعاملها مع البلدان المتقدمة 55.3 في المائة فيما يخص الصادرات و55.1 في المائة فيما يخص الواردات. وبناء عليه، فإنه بدون بذل جهد جاد لتصحيح هذا الوضع، فإنه من غير المنتظر أن يساعد المستوى الحالي للتجارة البينية الإسلامية على إقامة السوق الإسلامية المشتركة.

تسهم كافة العوامل سالفة الذكر في زيادة التباين بين بلدان المنظمة بما يجعل من الصعب التقدم بخطى ملموسة نحو تحقيق أي شكل متطور من أشكال التكامل الاقتصادي فيما بينها، كالسوق الإسلامية المنشودة مثلا. وبالفعل، فكما هو متعارف عليه من الناحية النظرية وثابت من خلال التجربة الأوروبية، هناك بعض المعايير الاقتصادية المحددة التي يتعين على أي مجموعة من البلدان إيفاؤها كشرط أساسي قبل محاولة تأسيس أي شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي فيما بينها. ولا يخفى على أحد أن تباين الهياكل الاقتصادية لبلدان المنظمة، وبالتالي تباين مستويات أدائها الاقتصادي، سيجعلان من إقامة السوق الإسلامية المشتركة في هذه المرحلة على الأقل أمرا في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلا. ضف على ذلك، أن اختلاف العلاقات والالتزامات الدولية لكل بلد عضو سيخلق فروقا كبيرة، بل وحتى تضاربا، بين الأولويات الوطنية لكل بلد ومصالحه وآليات صنع القرار فيه. لذلك، فإنه يبدو من الصعب على بلدان المنظمة أن تتفق في الوقت الراهن، وفي ظل المعطيات الموجودة، حتى على أبسط القواسم المشتركة لرسم السياسات المؤدية إلى إقامة السوق المنشودة.

4. مقتضيات إقامة السوق الإسلامية المشتركة ونتائجها المتوقعة

تكمن قوة الدفع الأساسية لإقامة أي مشروع للتكامل الاقتصادي الإقليمي في تحويل الاقتصادات الوطنية صغيرة الحجم إلى تكتل اقتصادي كبير بما يدره من مزايا اقتصادية على البلدان المشاركة. وتهدف التجمعات الاقتصادية الإقليمية إلى التعجيل بعمليتي النمو والتنمية في البلدان المشاركة من خلال إزالة الحواجز التجارية فيما بينها وإرساء علاقات أوثق للتعاون والتنسيق في المجالين الاقتصادي والتجاري. وكما أسلفنا، فإن السوق المشتركة تعتبر شكلا متقدما من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي يسمح بالتدفق الحر للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين البلدان المشاركة ويحتم عليها تنسيق سياساتها الاقتصادية. ومن المفترض أن تبلغ السوق المشتركة المرام إقامتها بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ذلك القدر من التكامل وأن تستوفي تلك الشروط، وإن يكن ذلك بصورة تدريجية كما تنص عليه استراتيجية وخطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها الأعضاء، وإلا فإنها لن ترى النور أبدا. لذلك، يتعين عند تقييم مقتضيات إقامة السوق الإسلامية المشتركة ونتائجها المتوقعة التسليم مسبقا بأنها ستكون سوقا كاملة المواصفات تضم في عضويتها كافة بلدان المنظمة.

تتطلب إقامة السوق الإسلامية المشتركة خلق بيئة للتجارة الحرة بين بلدان المنظمة. وهو أمر يمكن تحقيقه حينما توافق البلدان الأعضاء على إزالة كافة الحواجز، من تعريفية وشبه تعريفية وغير تعريفية، أمام تجارة السلع والخدمات فيما بينها وعلى العمل، في مرحلة معينة يتم الاتفاق عليها، بتعريفة خارجية مشتركة إزاء الأطراف الثالثة (غير الأعضاء). أي بعبارة أخرى، حينما يصبح تبادل السلع والخدمات الناشئة من البلدان الأعضاء حرا، تكون السلع والخدمات ذات المنشأ الخارجي (من البلدان غير الأعضاء) خاضعة لتعريفة خارجية مشتركة وذلك بقصد حماية الصناعات المحلية في البلدان الأعضاء. وفي ظل تلك البيئة التجارية الحرة، يَمنح البلدُ العضو في السوق المشتركة سائرَ البلدان الأعضاء معاملة تفضيلية تفوق ما هو معمول به على المستوى الدولي أو ما هو ممنوح للبلدان غير الأعضاء في السوق، مما سيؤثر على اتجاه التجارة ويُغَيِّرُ الأسعار لصالح البلدان الأعضاء المصدرة (المورِّدين الداخليين) ويضع البلدان غير الأعضاء في وضع غير تنافسي. إلا أنه ستكون لتلك الوضعية ثلاثة تأثيرات متناقضة إلى حد ما على التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء: أولا "خلق التجارة" الذي سينتج عن الزيادة المحتملة في حجم واردات بلدان المنظمة من باقي أنحاء العالم كنتيجة لما ستشهده من زيادة في الدخل ونمو في الطلب. ثانيا "تحويل التجارة" والذي يمكن أن ينتج عن تحول مصدر الواردات من الموردين من خارج المجموعة الإسلامية إلى الموردين من داخلها. وقد ينتج ذلك عن إزالة الحواجز الموجودة أمام التجارة البينية لبلدان المنظمة أو عن خفض التكلفة نتيجة لتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. ثالثا، احتمال

تحسن معدل التبادل التجاري كنتيجة لزيادة الطلب في أسواق البلدان الأعضاء وانخفاض تكلفة صادراتها الى أسواق البلدان غير الأعضاء. وسيتوقف ذلك أساسا على الاتجاه الذي سيسلكه التأثيران الأولان.

إضافة إلى تحرير النشاطات التجارية في السلع والخدمات بين البلدان الأعضاء، يجب أن تخلق السوقُ الإسلامية المشتركة الظروفَ الملائمة التي تكفل حرية تدفق كافة عوامل الإنتاج، وخصوصا منها رؤوس الأموال والأيدي العاملة والمبادرات الخاصة، بحيث يحق لأي مواطن أو صاحب مشروع أو شركة في أي بلد عضو البحث عن فرصة للعمل أو الاستثمار في أي مكان ضمن إقليم السوق دون أن يصطدم بأي شكل من أشكال التحديد أو التمييز، وبحيث تنطبق على المواطنين أو الشركات من أي بلد عضو نفس المعاملة التي يتلقاها مواطنو البلد المستقبل لهم أو شركاته المحلية. وبذلك، ستفتح السوق الإسلامية المشتركة المزيد من الأسواق الجديدة بما يفسح المجال لتحقيق مستوى أفضل لتوزيع وتخصيص عوامل الانتاج. كما ستؤدي حرية حركة عوامل الإنتاج، وخصوصا منها رؤوس الأموال والأيدي العاملة، إلى رفع الإنتاجية وزيادة الكفاءة وتحسين القدرة التنافسية للسوق الإسلامية مما سيؤدي بدوره إلى تحقيق وفورات الحجم وتوسيع نطاق التخصص بما يخفض تكلفة الإنتاج والاستثمار والتطوير التكنولوجي ويخفض بالتالي أسعار منتجات شركات البلدان الأعضاء في الأسواق الإقليمية والعالمية.

ومن جانب آخر، ففي ظل بيئة تنافسية كتلك، سيتعين على الشركات والصناعات المحلية في البلدان الأعضاء أن تتأهب لمواجهة الأوضاع الجديدة التي ستسود المنطقة والتي قد تحرم بعض الشركات، بل وحتى بعض الصناعات، من مزاياها التنافسية وخصوصا على المديين القصير والمتوسط. كما ستؤدي حرية تدفق رؤوس الأموال والأيدي العاملة إلى حدوث تغيرات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج وخصوصا في المراحل الأولى من عملية التكامل. فرؤوس الأموال ستتدفق نحو البلدان الأعضاء التي ستوفر أعلى معدلات ربحية وستنزح الأيدي العاملة الى البلدان الأعضاء التي ستمنح أعلى أجور. لذلك، فإنه من المحتمل أن تشهد البلدان الأعضاء المزيد من التباين في أداء نموها الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط. أما على المدى الطويل، فإن تلك الفروقات ستميل إلى التناقص لتختفي بصورة شبه كلية حين تكتمل عملية تأسيس السوق المشتركة بما ستفرزه من هوامش شبه متساوية من حيث الأجور والأرباح.

إن تحرير النشاطات التجارية وتأمين حرية الحركة لعوامل الإنتاج ضمن نطاق السوق الإسلامية المشتركة سوف يقتضيان تنسيق ومواءمة السياسات المالية والصناعية والتجارية والتنافسية الوطنية للبلدان الأعضاء. فمشاريع التكامل الاقتصادي مثل السوق المشتركة لا يمكن أن يكتب لها النجاح دون اتفاق البلدان المشاركة فيها على مجموعة موحدة من القواعد والمبادئ في مجالات التجارة والاستثمار والإنتاج. وبطبيعة الحال، سيحتم ذلك على حكومات البلدان الأعضاء تنسيق

ومواءمة سياساتها الاقتصادية بما يعني تخليها التدريجي عن سيادتها المطلقة فيما يتعلق بتلك السياسات. وما من شك في أن تنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية لسبعة وخمسين بلدا لن يكون أمرا هيّنا إذ أنه سيتطلب إجراء إصلاحات هيكلية صارمة على المدى الطويل مما قد يخلق بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بل وحتى السياسية، في الكثير من البلدان على المديين القصير والمتوسط.

لا ريب في أن إقامة سوق إسلامية مشتركة سيسهم على المدى الطويل في زيادة الاستقرار والتضامن والأمن والرخاء في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي على المستوى الإقليمي. فإقامة منطقة للتجارة الحرة والسماح بحرية تدفق عوامل الإنتاج، وخصوصا منها رؤوس الأموال والأيدي العاملة، من شأنه أن يزيل ما قد يكون موجودا من اختلافات سياسية وتوتّرات بين البلدان الأعضاء، ذلك أن التعاون الاقتصادي سيؤدي إلى تعاون سياسي وإلى تثبيت وتعزيز الاستقرار في المنطقة بما يقويّ الوضع الاقتصادي والسياسي لمجموعة بلدان المنظمة على المستوى الدولي. ومن منظور عام، فمن المتوقع أن تؤدي الديناميكية التي سيفرزها التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية من خلال إقامة السوق المشتركة، والمتمثلة في تحقيق وفورات الحجم وإزالة الحواجز الداخلية للتجارة، إلى توفير المزيد من فرص الاستثمار وزيادة الطلب على المنتجات الجديدة وبالتالي زيادة إنتاجها إلى جانب استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى المنطقة. وسيؤدي ارتفاع مستوى التبادل التجاري والإنتاج إلى زيادة الدخل على المدى الطويل بما سيسهم في تحقيق الرفاهية لشعوب المجموعة الإسلامية ككل.

5. الأسلوب المرحلي في التكامل الاقتصادي

عند التمحص في ما استخلصناه من خلال التحليل الوارد في الأقسام السابقة من هذه الورقة (عدم كفاية التعاون الاقتصادي القائم بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، واتساع الفجوة التي تفصل بين هياكل اقتصاداتها، والعوائق الكبيرة أمام إقامة السوق الإسلامية المشتركة في مقابل ما لها من انعكاسات بعيدة المدى)، لا يسعنا إلا التسليم بمدى صعوبة بلوغ الهدف المنشود والاعتراف بأنه يظل، عند التحليل النهائي، هدفا بعيد المدى. فإقامة السوق الإسلامية المشتركة تتطلب توفر الإرادة السياسية الراسخة لدى البلدان الأعضاء وضرورة توصلها إلى فهم مشترك حول نطاق هذه السوق وآلياتها ومراحل تنفيذها والأنماط التي سيتم على أساسها ذلك التنفيذ.

وبالتأكيد فإنه ليس من اليسير قط أن ينخرط سبعة وخمسون بلدا ناميا منتشرا في أربع قارات في عملية تكامل بهذا الحجم تماما كما فعلت ذلك إثر نهاية الحرب العالمية الثانية ستة بلدان أوروبية متجانسة لا زالت إلى اليوم تسعى الى استكمال مقومات تكاملها بما يرضي جميع الأطراف المشاركة. فالصعوبات الاقتصادية والفنية والسياسية التي ترتبط بمثل هذا المشروع هي بلا شك

ضخمة وشائكة. وبالفعل، وفي إشارة ضمنية إلى تعقُّد القضايا ذات العلاقة وضرورة تهيئة البيئة الملائمة ثم التقدم بخطى مدروسة ومتأنية نحو الهدف المبتغى، نصت الاستراتيجية وخطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على "*تنمية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء بما يؤدي إلى تحقيق التكامل التدريجي لاقتصادياتها بهدف إنشاء سوق إسلامية مشتركة أو أية صورة أخرى للتكامل الاقتصادي، وذلك بانتهاج أسلوب تدريجي وعلى النطاق الإقليمي في المرحلة الأولى*" . ومن شأن هذا الأسلوب ألاَّ يسهم فقط في التغلب على الآثار السلبية التي يمكن أن تفرزها الوتيرة المتسارعة لتشكيل التجمعات الاقتصادية العالمية، بل يؤدي أيضا إلى دعم طموحات بلدان المنظمة في الحصول على نصيب أكبر من النشاط الاقتصادي العالمي. ومن هذا المنطلق، فقد بادر عدد كبير من بلدان المنظمة إلى تقييم الهدف النهائي (السوق المشتركة) بشكل موضوعي والتوجه نحو تحقيقه عبر جسر مخططات التكامل الإقليمي وشبه الإقليمي.

فقد سعت بلدان المنظمة إلى الانخراط في نوعين من مخططات التعاون والتكامل الاقتصادي على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي: الأول هو التجمعات التي تقتصر عضويتها على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فحسب، والثاني هو التجمعات التي تضم كذلك بلدانا أخرى غير أعضاء في المنظمة (انظر الجدول الملحق رقم 5). ومما يُذكر في هذا الصدد أن أكثر من ثلثي بلدان المنظمة (ومنها العديد من البلدان الأقل نموا) منخرط في هذا وذاك من مثل تلك التجمعات مما يوفر لمنظومة المؤتمر الإسلامي رصيدا كبيرا من التجارب في هذا المجال ويمنحها قوة دفع كبيرة نحو بلوغ هدفها النهائي.

وقد يكون من المفيد الرجوع إلى تجارب تلك التجمعات من أجل التعرف على التوجه التدريجي الذي ينبغي تبنِّيه لتحقيق ذلك الهدف. فتاريخ تأسيس بعض تلك التجمعات يعود إلى بدايات استقلال البلدان المشاركة فيها، وخصوصا البلدان الأفريقية، ولا يزال الكثير منها فاعلا إلى يومنا هذا مما يدل على استمرار الحاجة إلى التعاون الاقتصادي، بل وإلى تزايد أهميتها، وإن كانت ترتيبات وآليات ذلك التعاون قد تأثرت بالتطورات السياسية التي تراكمت عبر السنين وانطبعت بطابعها.

ومن جانب آخر، لا يخفى على أحد أن عددا محدودا فقط من التجمعات القائمة قد نجح في التقدم وفق الوتيرة المرسومة له وتمكن من تحقيق الأهداف التي أُنْشِأَ من أجلها. وتشير التجارب المستقاة من مختلف تجمعات التكامل الاقتصادي بين بلدان المنظمة عبر التاريخ إلى جسامة الصعوبات العملية التي واجهتها وإلى ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بإزالة تلك الصعوبات. إلا أن التحليل المفصل لتلك الصعوبات يظل خارج نطاق هذه الورقة وإن كان من الواضح أن أهمها

يتركز في ثلاثة ميادين: أولا، التنسيق الفعال للاستثمارات ضمن نطاق الإقليم، ثانيا، الحاجة إلى تعويض البلدان الأعضاء التي قد تتكبد خسائر في المراحل الأولى لتأسيس التجمع، وثالثا، التنازل التدريجي عن الصلاحيات الوطنية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالمنطقة أو، بعبارة أخرى، تنسيق ومواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي.

إن التنسيق الفعال للاستثمارات يساعد إلى حد كبير على تحقيق درجة عالية من الكفاءة في تخصيص الموارد وبناء نسيج صناعي متنوع على مستوى الإقليم مما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق وفورات الحجم وتخفيض تكلفة الإنتاج. كما أنه يعد بمثابة حجر الزاوية لأي سياسة أو مخطط يرمي إلى التوزيع العادل لثمار التنمية. ولتجنب اتساع الفجوة بين البلدان الأعضاء، هناك حاجة ماسة لأن يكون الدعم المالي المقدم إلى تلك الضعيفة من بينها آتيا من بقية البلدان المشاركة في التجمع بدلا من الاعتماد في ذلك على المصادر الخارجية. ويستدعي مثل هذا التوجه التركيزَ بدرجة أكبر على التعاون التنموي ولعل ذلك يكون أكثر نفعا وأجدى نتيجة حين يتم من خلال الربط فيما بين تجمعات التكامل الاقتصادي القائمة بالفعل بين بلدان المنظمة على المستوى الإقليمي.

وأخذا في الاعتبار التوجيهات التي تنص عليها استراتيجية المنظمة وخطة عملها، فإن الأمر يتطلب الاتجاه نحو تحقيق التكامل بصورة تدريجية انطلاقا من التجمعات الإقليمية القائمة والتي تضم بلدانا أعضاء ذات مميزات جغرافية واقتصادية مشتركة بحيث يتم التركيز في المرحلة الأولى على تأسيس آليات رسمية للتكامل فيما بين تلك التجمعات، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، ثم السعي في مرحلة ثانية إلى الربط فيما بين تلك الآليات من خلال ترتيبات الامتيازات التفضيلية بما يجعل منها "اللبنات الأولى" للصرح الأكبر المراد تشييده. ومن شأن التنفيذ الفعلي لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ومختلف الاتفاقيات التي تم إبرامها ضمن إطار المنظمة أن يلعب دورا حاسما في هذا المجال. ومن هذا المنظور، فإن هناك ضرورة ملحة للإسراع بالتوقيع والمصادقة على *اتفاقية الإطار العام للأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية*، *والاتفاقية حول تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات*، *والاتفاقية العامة حول التعاون الاقتصادي والفني والتجاري*.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن اجتماع فريق الخبراء حول انعكاسات إقامة سوق إسلامية مشتركة، الذي عُقدَ في العاصمة القطرية الدوحة يومي 13 و14 أكتوبر 2000، توصل إلى نفس النتائج فيما يتعلق بالتوجه الذي ينبغي تبنيه في السعي إلى إقامة مثل هذا الشكل المتقدم من أشكال التكامل الاقتصادي. فقد أوصى الاجتماع، من بين أمور أخرى، بضرورة "التركيز على الاستفادة من المؤسسات القائمة ومن مختلف الترتيبات الإقليمية وشبه الإقليمية باعتبارها القاعدة الرئيسية التي يتم الانطلاق منها نحو الهدف النهائي". كما أكد الخبراء على الحاجة إلى "تناول هذا

الموضوع بأسلوب منهجي يضمن التوصل إلى استراتيجية شاملة وتدريجية تؤدي إلى تحقيق الهدف المنشود". وأكدوا أيضا على الحاجة إلى تخطيط نسق التقدم على أساس المزايا والتكاليف المحتملة لكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي ذلك لأن إقامة سوق إسلامية مشتركة هي "عملية طويلة الأجل وذات أبعاد ومراحل متعددة". ومن جانب آخر، ناقش الخبراء الموضوع من زاوية ما يتعلق منه بمنظمة التجارة العالمية ونبهوا إلى أهمية أحكام المادة 24 من اتفاقية هذه المنظمة بخصوص إقامة التجمعات الإقليمية وإلى ضرورة انضمام كافة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إلى عضوية منظمة التجارة العالمية لما من شأن ذلك أن يساعدها على التقدم بخطى أسرع نحو تحقيق هدفها في التكامل الاقتصادي وبناء السوق الإسلامية المشتركة.

6. الخلاصة

لقد انقضت سنوات طويلة على بداية الحديث حول إقامة سوق إسلامية مشتركة في مختلف محافل منظمة المؤتمر الإسلامي ومن الواضح أن الطريق لا يزال طويلا قبل التمكن من تحقيق هذا الهدف. وبالفعل، فإن أيا من ترتيبات التعاون الاقتصادي التي تم تأسيسها حتى الآن لم تؤد إلى إرساء نمط منظم للتكامل الاقتصادي، مثل منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركي، يمهد السبيل لبلوغ الهدف المنشود. كما أن بلدان المنظمة لم تنجح إلى الآن في إزالة الحواجز الجمركية التي تقف أمام صادرات بعضها البعض أو في تطبيق تعريفة مشتركة على وارداتها من باقي بلدان العالم أو في السماح بالتنقل الحر لعوامل الإنتاج فيما بينها.

ومع ذلك، فإنه يجب التسليم بأنه لا يبدو من الممكن، في هذه المرحلة على الأقل، بلوغ الدرجة المطلوبة من التنسيق أو التوفيق بين سبعة وخمسين دولة ذات مميزات ومقومات اقتصادية وسياسية متباينة إلى حد التناقض أحيانا. ولذلك، فإنه من الأفضل البدء بوضع أهداف أكثر تواضعا من تحقيق تكامل تام على أن يظل ذلك التكامل هدفا طويل الأجل. وبالفعل، فإن إقامة سوق إسلامية مشتركة هي عملية طويلة تتطلب توفر إرادة مشتركة صلبة وانتهاج استراتيجية دقيقة محكمة الإعداد. وكما يتضح من تجارب التكامل الإقليمي الناجحة في العالم ومن مختلف النظريات الاقتصادية، يظل النجاح في هذا المضمار مرتبطا بوضع آلية للتكامل التدريجي تتضمن خطوات محددة يمهد تنفيذ كل منها الطريق أمام تنفيذ الخطوة التالية.

ومن شأن تبني هذا التوجه أن يخلق جوا من الثقة المتبادلة وينمي روح التضامن بين البلدان الأعضاء، وهما شرطان أساسيان لتحقيق التكامل المنشود. ويجب التذكر هنا أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد قامت فعلا باتخاذ عدد من المبادرات الهامة وتأسيس الآليات الواعدة، وإن لم تبلغ بعد مراحل متطورة، في مختلف مجالات التعاون الاقتصادي. وعند ترسيخ تلك المبادرات وتطوير

وتفعيل تلك الآليات ثم ربطها ببعضها ضمن إطار أوسع شمولية وأكثر مرونة، كما تنص عليه خطة عمل المنظمة، نكون إذّاك قد وضعنا الأساس الصلب والقاعدة المتينة التي ستقوم عليهما تجمعات اقتصادية أوسع نطاقا بين البلدان الأعضاء كالسوق الإسلامية المشتركة مثلا.

ومن جانب آخر، هناك بعض الشروط الأساسية والبديهية التي يتعين توفرها حتى يصبح الأمل في تحقيق الهدف المنشود مشروعا. ومن أبرز تلك الشروط تحقيق التقارب بين البلدان الأعضاء من خلال تعزيز علاقات التعاون بينها وضمان الاستغلال الأمثل لقدراتها ومواردها وخصوصا في مجالي الاستثمار والتجارة الخارجية. ولتحقيق ذلك، يتعين إعطاء الأولوية لبلوغ التكامل بين التجارة والاستثمار وتحريرهما من خلال تنفيذ "اتفاقية نظام التجارة التفضيلية" بين الدول الأعضاء في المنظمة. كما من المهم جدا أيضا العمل على ترسيخ وتنفيذ "الاتفاقية حول تعزيز وحماية وضمان الاستثمارات" بما يكفل زيادة المشاريع المشتركة ويوسع نطاقها. أخيرا، وبالتأكيد ليس آخرا، يجدر التذكير بأن خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دولها الأعضاء تظل هي الإطار الأساسي الذي يوفر آليات ذلك التعاون والوثيقة التوجيهية الرئيسية التي يتعين السعي إلى التنفيذ الفعلي لبنودها وأهدافها دونما إبطاء.

الجدول الملحق 1: السكان والناتج المحلي الإجمالي في عام 2001

	السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)
أفغانستان (*)	22.69		
ألبانيا	3.41	3.954	1159
الجزائر	30.91	54.858	1775
أذربيجان	7.91	5.893	745
البحرين	0.71	8.042	11316
بنغلاديش (*)	131.75	47.074	357
بنين (*)	6.48	2.409	372
بروناي	0.32	2.254	7044
بوركينا فاسو (*)	12.65	2.474	196
الكاميرون	15.75	8.542	542
تشاد (*)	7.66	1.605	209
جزر القمر (*)	0.58	0.22	378
جيبوتي (*)	0.76	0.574	751
مصر	66.45	96.765	1456
الغابون	1.24	4.624	3743
غامبيا (*)	1.35	0.404	300
غينيا (*)	8.53	2.886	339
غينيا بيساو (*)	1.22	0.245	200
غوياتا	0.77	0.631	822
إندونيسيا	213.22	145.501	682
إيران	68.54	114.141	1665
العراق	22.97	94.561	4117
كوت ديفوار	17.52	10.418	595
الأردن	5.18	8.829	1703
كازاخستان	14.90	22.372	1502
الكويت	2.16	35.746	16533
قيرغيزيا	4.96	1.404	283
لبنان	3.52	16.709	4748
ليبيا	5.69	28.597	5030
ماليزيا	23.79	87.54	3679
المالديف (*)	0.30	0.556	1873
مالي (*)	11.39	2.587	227
موريتانيا (*)	2.72	0.966	355
المغرب	29.20	33.492	1147
موريشيوس (*)	18.09	3.553	196
النيجر (*)	11.11	1.919	173
نيجيريا	131.58	41.107	312
عمان	2.62	19.334	7368
باكستان	140.73	59.796	425
قطر	0.59	16.559	27918
السعودية	21.31	166.693	7822
السنغال (*)	9.93	4.636	467
سيراليون (*)	4.92	0.736	150
الصومال (*)	6.78		
السودان (*)	31.90	12.513	392
سورينام	0.47	0.494	1164
سوريا	16.80	19.528	1162
تاجيكستان	6.18	1.084	175
توغو (*)	4.95	1.259	255
تونس	9.70	19.985	2059
تركيا	65.08	147.947	2273
تركمنستان	4.73	3.879	820
أوغندا (*)	22.28	5.643	253
الإمارات	2.58	67.488	26158
أوزبكستان	24.92	11.497	461
اليمن (*)	22.05	8.74	396
مجموع بلدان المنظمة	1309.47	1461.057	1116
كنسبة من العالم	21.3	4.7	-

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية بمركز أنقرة.

(*) البلدان الأقل نموا.

الجدول الملحق 2: هيكل الإنتاج

(القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، متوسط الفترة 1996-2000)

	الزراعة	الصناعة	الصناعات التحويلية	الخدمات
ألبانيا	52	26	12	22
الجزائر (*)	13	49	10	38
أذربيجان	19	38	7	43
البحرين (*)	1	46	17	53
بنغلاديش	26	22	14	52
بنين (**)	38	14	8	48
بوروناي (*)	3	38	9	59
بوركينا فاسو (**)	34	26	12	40
الكاميرون	41	21	11	38
تشاد (**)	42	15	12	43
جزر القمر	39	14	4	47
جيبوتي	4	21	4	75
مصر	17	32	19	51
الغابون (*)	7	54	6	39
غامبيا (**)	29	15	6	56
غينيا (**)	24	36	7	40
غينيا بيساو (**)	58	12	8	30
غويانا (**)	36	24	10	40
إندونيسيا	18	44	25	38
إيران (*)	22	35	15	43
العراق (*)	19	39	10	52
كوت ديفوار (**)	27	23	19	50
الأردن	4	27	15	69
كازاخستان	12	32	15	56
الكويت (*)	1	53	11	46
قيرغيزيا	46	24	14	30
لبنان	12	26	11	62
ليبيا (*)	8	52	7	40
ماليزيا	12	45	33	43
المالديف	22	16	7	62
مالي (**)	46	17	5	37
موريتانيا (**)	25	31	10	44
المغرب	17	31	18	52
موزمبيق	33	21	13	46
النيجر (**)	39	18	7	43
نيجيريا (*)	33	41	5	26
عمان (*)	3	45	3	52
باكستان	26	25	16	49
قطر (*)	1	52	11	47
السعودية (*)	7	48	10	45
السنغال	18	22	16	60
سيراليون	44	25	6	31
الصومال (**)	38	18	9	44
السودان (**)	10	31	9	59
سورينام (**)	27	26	24	47
سوريا	21	26	22	53
تاجيكستان	39	38	27	39
توغو (**)	13	28	18	59
تونس	16	25	16	59
تركيا	27	42	26	31
تركمنستان	3	52	8	45
الإمارات (*)	45	18	8	37
أوغندا	30	27	10	43
أوزبكستان	17	46	7	37
اليمن	**17**	**38**	**16**	**46**
متوسط مجموعة بلدان المنظمة				

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية بمركز أنقرة.

(*) البلدان المصدرة للنفط. (**) البلدان المصدرة للسلع الأولية غير النفطية.

الجدول الملحق 3: ميزان الموارد: إجمالي الاستثمارات المحلية
وإجمالي المدخرات المحلية
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

	إجمالي الاستثمارات المحلية		إجمالي المدخرات المحلية		ميزان الموارد	
	1990	2000	1990	2000	1990	2000
ألبانيا	29	19	21	3-	8-	22-
الجزائر	29	24	27	44	2-	20
أذربيجان	..	26	..	28	..	2
بنغلادش	17	23	10	18	7-	5-
بنين	14	20	2	6	12-	14-
بوركينا فاسو	21	28	8	9	13-	19-
الكاميرون	18	16	21	20	3	4
تشاد	16	17	0	1	16-	16-
جيبوتي	14	9	10-	6-	24-	15-
مصر	29	24	16	17	13-	7-
الغابون	22	26	37	28	15	2
غامبيا	22	17	11	4	12-	13-
غينيا	18	22	18	17	0	5-
غينيا بيساو	30	18	3	9-	27-	27-
إندونيسيا	31	18	32	26	1	8
إيران	29	20	27	34	2-	14
كوت ديفوار	7	12	11	19	4	7
الأردن	32	20	1	6-	31-	26-
كازخستان	32	14	30	25	2-	11
الكويت	18	11	4	37	13-	26
قيرغزيا	24	16	4	4	20-	12-
لبنان	18	18	64-	7-	82-	11-
ماليزيا	32	26	34	47	2	21
مالي	23	23	6	7	17-	16-
موريتانيا	20	30	5	15	15-	15-
المغرب	25	24	19	18	6-	6-
موزمبيق	16	34	12-	10	28-	24-
النيجر	8	11	1	3	7-	9-
نيجيريا	15	23	29	34	15	21
عمان	13	14	35	22	..	..
باكستان	19	16	11	12	8-	4-
السعودية	20	16	30	40	10	24
السنغال	14	20	9	11	5-	9-
سيراليون	9	8	8	8-	1-	16-
السودان	15	14	15	15	..	..
سوريا	17	21	17	24	0	3
تاجيكستان	25	20	17	16	8-	4-
توغو	27	21	15	6	12-	15-
تونس	32	27	25	24	7-	3-
تركيا	24	24	20	17	4-	7-
تركمنستان	40	40	28	49	13-	9
الإمارات	20	30	45	25	..	..
أوغندا	13	18	1	3	12-	15-
أوزبكستان	32	11	13	7	19-	6
اليمن	15	19	9-	28	6-	9

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية 2002.

الجدول الملحق 4: التجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 2000

(مليون دولار)

	الصـــــــادرات				الـــــــواردات			
	التجارة البينية لبلدان المنظمة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	إجمالي الصادرات	التجارة البينية لبلدان المنظمة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	إجمالي الواردات
أفغانستان	49	53	80	133	195	118	519	636
ألبانيا	4	247	14	261	78	851	214	1065
الجزائر	1374	17068	3399	20468	834	7803	2287	10078
أذربيجان	177	1141	605	1745	307	435	737	1036
البحرين	816	959	2341	8090	1366	1637	1926	3580
بنغلاديش	237	4228	544	5590	971	2348	5071	8993
بنين	44	75	134	210	212	631	835	1470
بروناي	40	1946	1215	3161	299	480	937	1420
بوركينا فاسو	25	68	97	167	306	255	251	524
الكاميرون	109	1712	665	2386	344	1028	530	1592
تشاد	8	58	27	85	45	102	80	181
جزر القمر	0	12	4	16	8	30	29	60
جيبوتي	122	13	131	143	156	220	380	614
مصر	781	3441	1585	5633	2196	13330	7007	21660
الغابون	51	2869	879	3963	80	1232	165	1403
غامبيا	1	29	6	35	39	119	182	300
غينيا	57	538	318	856	107	444	238	683
غينيا بيساو	0	5	89	94	15	50	32	93
غويانا	5	458	183	650	9	273	237	535
إندونيسيا	3053	33771	28293	62102	4785	15750	17462	33511
إيران	2671	12374	11800	27551	1676	7135	7130	16176
العراق	1113	11834	2262	14097	348	1700	1046	2746
كوت ديفوار	954	1936	1582	3519	808	1225	1429	2996
الأردن	683	129	1125	1284	1210	1909	2169	3671
كازاخستان	645	2805	6333	9138	356	1486	3534	5052
الكويت	2289	9929	7824	17752	738	4143	1542	5685
قيرغيزيا	155	209	293	502	205	147	407	554
لبنان	322	259	446	714	850	6228	2211	6206

(يتبع)

تابع الجدول الملحق 4: التجارة البينية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 2000

(مليون دولار)

	الصـــــــادرات				الـــــــواردات			
	التجارة البينية لبلدان المنظمة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	إجمالي الصادرات	التجارة البينية لبلدان المنظمة	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	إجمالي الواردات
ليبيا	1185	11190	1486	12688	617	2770	1324	4095
ماليزيا	4810	50189	47937	98153	4103	43151	37501	82195
المالديف	1	181	136	318	128	68	415	484
مالي	17	100	85	190	306	390	840	1310
موريتانيا	48	368	103	477	77	412	149	618
المغرب	486	6052	1566	8228	967	8856	2146	12412
موزمبيق	5	364	164	534	33	294	553	1158
النيجر	84	97	88	187	92	121	141	273
نيجيريا	1798	15559	5731	21392	671	5107	3644	8851
عمان	1771	2375	8167	10542	2131	2411	2964	5375
باكستان	1807	5377	3777	9156	5077	3596	7452	11049
قطر	839	5881	4520	11527	693	2010	1242	3252
السعودية	10140	40992	33658	74688	4393	25103	10960	36191
السنغال	227	369	408	841	65	875	677	1553
سيراليون	0	27	4	31	31	47	252	336
الصومال	116	2	118	120	131	47	252	336
السودان	287	445	1322	1768	361	594	846	1440
سورينام	12	438	72	510	10	312	156	471
سوريا	1427	3163	1677	4981	764	2179	2169	5345
تاجيكستان	186	293	491	784	303	117	558	675
توغو	128	57	308	387	190	374	848	1225
تونس	647	4799	956	5986	910	6753	1713	8593
تركيا	3529	18432	7787	27768	6317	33858	18925	54501
تركمنستان	575	576	1891	2505	600	386	1294	1788
الإمارات	5740	17241	18369	41068	8114	19149	20432	39584
أوغندا	17	241	79	320	30	270	622	892
أوزبكستان	451	539	1587	2126	472	718	1393	2111
اليمن	115	500	3463	4076	193	771	1307	2323
إجمالي مجموعة بلدان المنظمة	52231	293875	218224	531526	56322	231918	179364	420606
كنسبة من إجمالي مجموعة بلدان المنظمة	9.8	55.3	41.1	100	13.4	55.1	42.6	100

المصدر: قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية بمركز أنقرة.

الجدول الملحق 5: التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تنخرط فيها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

أهم التجمعات الإقليمية التي تضم بلدانا أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي فقط

اتحاد المغرب العربي	الجزائر، ليبيا، موريتانيا، المغرب، تونس
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	مصر، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا، الإمارات، اليمن
مجلس التعاون الخليجي	البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات
منظمة التعاون الاقتصادي	أفغانستان، أذربيجان، إيران، كازخستان، قيرغيزيا، باكستان، تاجيقستان، تركيا، تركمنستان، أوزبكستان

أهم التجمعات الإقليمية التي تشترك بلدان المنظمة مع بلدان أخرى في عضويتها

في إفريقيا	
الجماعة الاقتصادية الإفريقية	**الجزائر**، أنغولا، **بنين**، بوتسوانا، **بوركينا فاسو**، بوروندي، **الكاميرون**، الرأس الأخضر، إفريقيا الوسطى، **تشاد**، **جزر القمر**، الكونغو، **كوت ديفوار**، **جيبوتي**، **مصر**، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، **الغابون**، **غامبيا**، غانا، **غينيا**، **غينيا بيساو**، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، **ليبيا**، مدغشقر، الملاوي، **مالي**، **موريتانيا**، موريشيوس، **موزمبيق**، ناميبيا، **النيجر**، **نيجيريا**، رواندا، ساو توميه وبرنسيبيه، **السنغال**، جزر سيشل، **سيراليون**، **الصومال**، جنوب إفريقيا، **السودان**، سوازيلاند، **توغو**، **تونس**، **أوغندا**، تنزانيا، زائير، زامبيا، زيمبابوي
الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط إفريقيا	**الكاميرون**، إفريقيا الوسطى، **تشاد**، الكونغو، غينيا الاستوائية، **الغابون**
السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا	أنغولا، بوروندي، **جزر القمر**، **جيبوتي**، إريتريا، إثيوبيا، كينيا، ليسوتو، مدغشقر، الملاوي، موريشيوس، **موزمبيق**، ناميبيا، رواندا، **السودان**، سوازيلاند، تنزانيا، **أوغندا**، زائير، زامبيا، زيمبابوي
المبادرة عبر الحدود	بوروندي، **جزر القمر**، كينيا، مدغشقر، الملاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، جزر سيشل، سوازيلند، تنزانيا، **أوغندا**، زامبيا، زيمبابوي
الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا	أنغولا، بوروندي، **الكاميرون**، إفريقيا الوسطى، **تشاد**، الكونغو، غينيا الاستوائية، الغابون، رواندا، ساو توميه وبرنسيبيه، زائير

الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا	**بنين، بوركينا فاسو، غامبيا**، غانا، **غينيا، غينيا بيساو**، كوت ديفوار، ليبيريا، **مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، توغو**
لجنة المحيط الهندي	**جزر القمر**، فرنسا، مدغشقر، موريشيوس، جزر سيشل
اتحاد نهر مانو	**غينيا**، ليبيريا، **سيراليون**
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	**بنين، بوركينا فاسو**، ساحل العاج، **مالي، النيجر، السنغال، توغو**
في أوراسيـــــــا	
رابطة أقطار جنوب شرق آسيا	**بروناي دار السلام، إندونيسيا، ماليزيا**، الفلبين، سنغافورة، تايلند، فيتنام
مجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود	**ألبانيا**، أرمينيا، **أذربيجان**، بلغاريا، جورجيا، اليونان، ملدافيا، رومانيا، الاتحـــاد الروسي، **تركيا**، أوكرانيا
كومنولث الدول المستقلة	أرمينيا، **أذربيجان**، روسيا البيضاء، جورجيا، **كازاخستان، قيرغيزيا**، ملـــدافيا، الاتحاد الروسي، **تاجيقستان، تركمنستان**، أوكرانيا، **أوزبكستان**
المؤتمر الاقتصادي لشرق آسيا	**بروناي**، الصين (وضمنها هونك كونكغ)، **اندونيسيا**، اليابان، جمهورية كوريا، الفلبين، سنغافورة، تايوان وتايلند.
رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي	**بنغلاديش**، بوتان، الهند، **المالديف**، نيبال، **باكستان**، سري لانكا

ملاحظة: البلدان المكتوبة بالبنط العريض هي بلدان أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.